

قانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠١٧
بإصدار قانون تنظيم أنشطة سوق الغاز

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :
(المادة الأولى)

يُعمل بأحكام القانون المرافق في شأن تنظيم أنشطة سوق الغاز، ولا تسرى أحكامه على اتفاقيات الامتياز البترولية الصادرة بموجب قانون، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن الهيئة المصرية العامة للبترول .
(المادة الثانية)

يُصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للقانون المرافق خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به .

وعلى جميع الكيانات القائمة التي تعمل في أنشطة سوق الغاز وقت العمل بهذا القانون التقدم بجهاز تنفيذ أنشطة سوق الغاز المنشاً بموجب أحكام القانون المرافق وفور صدور اللائحة التنفيذية للحصول على ترخيص بزاولة النشاط ، على أن توفق أوضاعها طبقاً لأحكام القانون المرافق خلال سنة من صدور لائحته التنفيذية ، مالم يحدد هذا القانون أو القانون المرافق مدةً أخرى .
(المادة الثالثة)

على الجهات متعددة الأنشطة وفق التعريف المنصوص عليه في القانون المرافق والقائمة وقت العمل به توفير أوضاعها طبقاً للمواد (٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥) منه خلال خمس سنوات من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية له .

ويجوز مد المدة المشار إليها في الفقرة السابقة لمرة واحدة بحد أقصى ثلاث سنوات بقرار من مجلس إدارة جهاز تنظيم سوق الغاز بأغلبية أعضائه .
(المادة الرابعة)

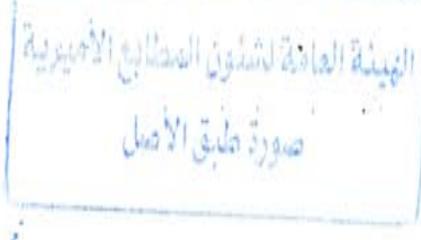
ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ذي القعدة سنة ١٤٣٨ هـ

(الموافق أول أغسطس سنة ٢٠١٧ م) .

عبد الفتاح السيسى



قانون تنظيم أنشطة سوق الغاز

الباب الأول

تعريف

مادة (١) :

يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالكلمات والعبارات التالية المعانى الموضحة

قرين كل منها :

- ١ - الوزارة : الوزارة المختصة بشئون البترول والثروة المعدنية .
- ٢ - الوزير المختص : الوزير المختص بشئون البترول والثروة المعدنية .
- ٣ - قطاع البترول : الوزارة المختصة بشئون البترول والثروة المعدنية ، الهيئة المصرية العامة للبترول، الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية، الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات ، شركة جنوب الوادى القابضة للبترول ، والشركات التابعة والخاضع نشاطها لتلك الشركات، والشركات التي يساهم في رأسهاوى أي من تلك الكيانات .
- ٤ - الجهاز : جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز المنشأ وفقاً لحكم المادة (٢) من هذا القانون .
- ٥ - الغاز : خليط من مكونات هيدروكربونية وغير هيدروكربونية، يتواجد في حالة غازية في الظروف القياسية، بما في ذلك الغاز المصاحب للزيت أو الغاز الصخري أو المستخرج من الكتلية الحيوية (البيوجاز) ، وكذا أي نوع من الأنواع غير التقليدية للغاز، سوا ، كان مسالاً أو مضغوطاً أو في حالة غازية، وذلك بعد المعالجة وفصل أي مشتقات تجارية مثل التكتيفات ، البوتاجاز ، البروبان التجاري ، خليط الإيثان بروبان وذلك طبقاً للمواصفات القياسية للشبكة القومية، ويعتبر منتجاً قابلاً للبيع والتداول بالأسواق .
- ٦ - سوق الغاز : السوق الذى تمارس فيه أنشطة سوق الغاز داخل جمهورية مصر العربية .
- ٧ - أنشطة سوق الغاز : أنشطة شحن ونقل وتخزين وتوزيع وتوريد وتسويق وتجارة الغاز بكافة صوره، وأى أعمال متعلقة بها .
- ٨ - أطراف سوق الغاز : كل كيان قانوني يرخص له إزالة أحد أنشطة سوق الغاز .



- ٩ - المشاركون في سوق الغاز : أطراف سوق الغاز، بالإضافة إلى المستهلكين المؤهلين وغير المؤهلين .
- ١٠ - جهة متعددة الأنشطة : كل كيان قانوني يمارس أكثر من نشاط من أنشطة سوق الغاز .
- ١١ - الغاز المسال : غاز طبيعي يتم تبريده لدرجة حرارة سالب ٢٥٩ درجة فهرنهايت (١٦١ درجة مئوية)، وتكتيفه وتحويله إلى سائل عديم اللون والرائحة، وهو سائل فائق البرودة غير سام وغير مسبب للتآكل .
- ١٢ - أنشطة الغاز المسال : أنشطة إسالة الغاز وإعادة التغيير، والخدمات التابعة لهما .
- ١٣ - تسهيلات الغاز المسال : تسهيلات تستخدم لإسالة الغاز ، أو تصديره ، أو تفريغه ، أو إعادة تغييره ، بما في ذلك الخدمات التابعة والتخزين المؤقت اللازم لعملية إعادة التغيير ، وما يتبع ذلك من تسليمه لشبكة النقل .
- ١٤ - إعادة التغيير : عملية يتم فيها تحويل الغاز المسال إلى صورته الغازية مرة أخرى .
- ١٥ - تخزين الغاز : تخزين كميات من الغاز في حاويات أو مستودعات ، وتعتبر أنشطة حقن الغاز في خزانات بجوفية وسحبه للاستخدام ضمن نشاط التخزين .
- ١٦ - تسهيلات التخزين : حاويات أو مستودعات تحت الأرض أو فوقها تستخدم لتخزين الغاز وتختلف بحسب الحالة التي يتواجد عليها الغاز سواء كان مسالاً أو مضغوطاً أو كليهما ، ولا تشمل تسهيلات التخزين مستودعات التخزين المرتبطة بعمليات الإنتاج أو التي يستخدمها مشغلو منظومة نقل الغاز لأداء مهامهم .
- ١٧ - نقل الغاز : نقل الغاز من خلال منظومة نقل الغاز، أو من خلال أي طريقة أخرى يقرها الجهاز .
- ١٨ - منظومة نقل الغاز : الشبكة القومية لخطوط أنابيب ذات ضغط عالي شاملة محطات الضواغط ومعدات وأجهزة القياس والتقويم وغيرها، ويتم من خلالها نقل الغاز الطبيعي داخل جمهورية مصر العربية .



الجامعة العامة للمعاير والمقاييس
جامعة المعاير والمقاييس

٦ البريدة الرسمية - العدد ٣٠ مكرر (ب) في أول أغسطس سنة ٢٠١٧

- ١٩ - مشغل منظومة نقل الغاز :** كل كيان قانوني مرخص له بإدارة وتشغيل منظومة نقل الغاز .
- ٢٠ - كود استخدام منظومة نقل الغاز :** مجموعة القواعد الموحدة التي تشكل أساس العلاقة الفنية والتجارية لاستخدام منظومة نقل الغاز .
- ٢١ - توزيع الغاز :** تسليم الغاز للمستهلك بعد نقله من خلال منظومة توزيع الغاز .
- ٢٢ - منظومة توزيع الغاز :** شبكة خطوط أنابيب منخفضة أو متوسطة الضغط ، تبدأ من نقطة الدخول إلى منظومة التوزيع وصولاً إلى نقطة التسليم للمستهلك ، بالإضافة إلى كل ما يتعلق بها من محطات تخفيض الضغط ، ومعدات وأجهزة القياس والتنقية وغيرها .
- ٢٣ - مشغل منظومة توزيع الغاز :** كل كيان قانوني مرخص له بإدارة وتشغيل منظومة توزيع الغاز .
- ٢٤ - كود استخدام منظومة توزيع الغاز :** مجموعة القواعد الموحدة التي تشكل أساس العلاقة الفنية والتجارية لاستخدام منظومة توزيع الغاز .
- ٢٥ - مشغل تسهيلات تخزين الغاز :** كل كيان قانوني مرخص له بإدارة وتشغيل تسهيلات تخزين الغاز .
- ٢٦ - مشغل تسهيلات إعادة التغذية :** كل كيان قانوني مرخص له بإدارة وتشغيل تسهيلات إعادة التغذية .
- ٢٧ - شاحن الغاز :** كل كيان قانوني مرخص له بالتعاقد مع مشغلى الشبكات والتسهيلات على استخدامها حال إتاحتها للغير .
- ٢٨ - مورد الغاز :** كل كيان قانوني مرخص له ببيع الغاز المملوك له أو للغير إلى المستهلكين أو إلى مورد آخر وفقاً للخطة التدريجية لتحرير سوق الغاز .
- ٢٩ - بيع الغاز :** عملية تجارية يتم بمقتضاها بيع كمية من الغاز نظير ثمن متفق عليه بين أطراف عقد البيع .



- ٣٠ - المستهلك غير المؤهل : المستهلك الذي يتم إمداده بالغاز طبقاً للوائح التنظيمية ، وبالأسعار المعتمدة من مجلس الوزراء .
- ٣١ - المستهلك المؤهل : المستهلك الذي يتم إمداده بالغاز من خلال مورد غاز يقوم باختياره ويسعر باتفاق عليه بينهما .
- ٣٢ - معايير المواصفات الفنية وجودة الغاز : التحاليل والقيمة الحرارية للغاز المنتج والمنقول والمسلم ، طبقاً للضغوط ودرجة الحرارة المحددة بأكوااد استخدام منظومتي النقل والتوزيع .
- ٣٣ - الغاز العابر (ترانزيت) : الغاز المنقول من دولة إلى أخرى عبر أراضي جمهورية مصر العربية .
- ٣٤ - المورد البديل : مورد الغاز الذي يقبل عند إصدار الترخيص له أن يكون مورداً بديلاً والذي يتلزم بموجب شروط الترخيص الصادر له بتوريد الغاز إلى المستهلكين المؤهلين كنشاط عارض وبأسعار تحدد طبقاً لمعايير السوق التنافسية، وذلك في حالة عدم وفاء المورد الأصلي بالتزاماته بتوريد الغاز التعاقد عليه .
- ٣٥ - السوق التنافسية : السوق القائمة على المنافسة الحرة والتي يحق للمستهلك المؤهل من خلالها التعاقد مع الموردين المرخص لهم على توفير احتياجاته من الغاز بأسعار التي يتم الاتفاق عليها من خلال عقود البيع .
- ٣٦ - الشبكات والتسهيلات : منظومات نقل وتوزيع الغاز، وتسهيلات تخزين الغاز ، وتسهيلات الغاز المسال .

الباب الثاني

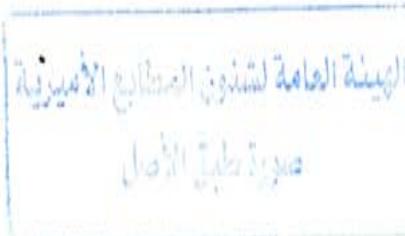
تنظيم أنشطة سوق الغاز

(الفصل الأول)

جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز

مسادة (٢) :

تنشأ هيئة عامة تكون لها شخصية اعتبارية، تسمى (جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز) ، تتبع الوزير المختص ، ويكون مقراها الرئيس مدينة القاهرة ، ويجوز بقرار من مجلس إدارة الجهاز إنشاء فروع أو مكاتب لها داخل الجمهورية .



٨ الجريدة الرسمية - العدد ٣٠ مكرر (ب) في أول أغسطس سنة ٢٠١٧

مادة (٣) :

يهدف الجهاز إلى تنظيم كل ما يتعلق بأنشطة سوق الغاز المحددة في هذا القانون ومتابعتها ومراقبتها بما يتحقق توافر الغاز، والعمل على ضمان إتاحة شبكات وتسهيلات الغاز للغير، وضمان جودة الخدمات المقدمة مع مراعاة مصالح جميع المشاركين في سوق الغاز، وحماية حقوق المستهلكين.

كما يهدف على وجه الخصوص إلى جذب وتشجيع الاستثمارات في مجال أنشطة سوق الغاز، وتهيئة المناخ المناسب لتحقيق حرية المنافسة والوصول إلى السوق التنافسية، والعمل على تلافي الممارسات الاحتكارية في مجال أنشطة سوق الغاز، وتوفير المعلومات والتقارير والتوصيات للمستهلكين والمشاركين بسوق الغاز، والتأكد من الاستخدام الأمثل للبنية الأساسية للشبكات والتسهيلات.

مادة (٤) :

يباشر الجهاز جميع الاختصاصات اللازمة لتحقيق أهدافه من خلال وضع الخطط
ويرامح العمل وقواعد وأساليب الإدارة التي تمكنه من أداء المهام المنوطة به ، وله على
الأخص ما يأتي :

- ١ - تنظيم العلاقات بين المشاركين في سوق الغاز وفقاً لأحكام القوانين والقرارات واللوائح السارية في جمهورية مصر العربية .
- ٢ - منح تراخيص أنشطة سوق الغاز وتعديلها وتجديدها ووقفها وإلغاؤها، وتحديد الأسس العامة التي يلتزم بها المرخص لهم وذلك بعد استيفائهم كافة الاحتياطات والموافقات اللازمة .
- ٣ - إقرار أ��اد استخدام الشبكات والتسهيلات بعد التشاور مع مشغليها .
- ٤ - إقرار أ��اد نقل الغاز بأى طريقة أخرى خلاف منظومة نقل الغاز ، ووضع آلية حساب تعرفة الاستخدام الخاصة بها .
- ٥ - إعداد قواعد السماح للمرخص لهم باستخدام الشبكات والتسهيلات دون تمييز .



الجامعة العامة للمعايير والأجهزة
جامعة مصر الأهلية

الجريدة الرسمية - العدد ٣٠ مكرر (ب) في أول أغسطس سنة ٢٠١٧ ٩

- ٦ - مراجعة المنظط الاستثمارية الخاصة بالشبكات والتسهيلات .
- ٧ - وضع آليات حساب تعرية استخدام الشبكات والتسهيلات مع مراقبة تطبيقها ، بما يراعى مصالح جميع المشاركين في سوق الغاز .
- ٨ - إقرار ضوابط تعاقديات أنشطة نقل وتوزيع وتخزين الغاز وإعادة التغذية ، وتعاقديات توصيل الغاز للمستهلكين المؤهلين .
- ٩ - متابعة الجهات المرخص لها فيما تبادره من أنشطة سوق الغاز ومراقبتها لتقدير أدائها بصفة دورية ، طبقاً لضوابط سوق الغاز .
- ١٠ - وضع الضوابط الالزام لعدد الأنشطة من جانب الكيانات المشاركة في سوق الغاز ، والتي تكفل المنافسة المشروعة ، على أن تكون مرجعية التقسيم للجهاز بما يحقق مصالح جميع المشاركين ، ولا يخالف قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية .
- ١١ - الاطلاع على المستندات والمعلومات المتعلقة بأنشطة سوق الغاز فيما يخص الترخيص ، ووضع وإصدار آليات محددة للحصول على المعلومات التي تضمن دقة وسلامة عملية تنظيم أنشطة سوق الغاز .
- ١٢ - إعداد الدراسات الفنية واقتراح تسعيرة بيع الغاز للمستهلكين غير المؤهلين بالاشتراك مع الجهات المعنية في إطار من المساواة والعدالة والشفافية ، واعتمادها من مجلس الوزراء .
- ١٣ - اقتراح معايير تحديد المستهلكين المؤهلين .
- ١٤ - بحث الشكاوى المقدمة للجهاز من المشاركين في سوق الغاز ، والعمل على حلها وفقاً للقواعد والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية .
- ١٥ - إتاحة المعلومات والتقارير والتوصيات للمشاركين في سوق الغاز لمعرفة حقوقهم والالتزاماتهم .
- ١٦ - تقديم خدمات الاستشارات الفنية والتوصيات المتعلقة بسوق الغاز .
- ١٧ - التأكد من عمل سوق الغاز على نحو يتناسب بالشفافية والتنافسية ، وبما يراعى مصالح كافة المشاركين في سوق الغاز .



١٠. الجريدة الرسمية - العدد ٣٠ مكرر (ب) في أول أغسطس سنة ٢٠١٧.

١٨ - المشاركة في إعداد مقترنات القوانين والقرارات المتعلقة بأنشطة سوق الغاز وعرضها على الوزير المختص لضمان عدم التضارب أو الإضرار بأهداف تنظيم أنشطة سوق الغاز .

١٩ - تحديد المورد البديل .

٢٠ - وضع عقد نموذجي استرشادي لبيع الغاز للمستهلكين المؤهلين وتحديثه كلما دعت الحاجة لذلك .

وعلى الجهاز أن يقدم للوزير المختص تقارير دورية عن أنشطته خلال السنة المالية ، والتطورات التي طرأت على سوق الغاز ، بالإضافة إلى تقرير مالي في نهاية تلك السنة ، وذلك على النحو الذي تبيّنه اللائحة التنفيذية ، كما يرسل الجهاز تقريراً سنوياً عن نشاطه إلى اللجنة المختصة بمجلس النواب بعد اعتماده من رئيس مجلس الوزراء .

مادة (٥) :

يتولى إدارة الجهاز مجلس يشكل برئاسة الوزير المختص وعضوية كل من :

١ - الرئيس التنفيذي للجهاز ، ويتم اختياره من قطاع البترول .

٢ - ثلاثة أعضاء يمثلون الكيانات المزاولة لأنشطة سوق الغاز من قطاع البترول .

٣ - رئيس جهاز حماية المنافسة وصياغة الممارسات الاحتكارية أو من يرشحه .

٤ - عضوين مستقلين من ذوي الخبرة في المجالات الفنية أو الاقتصادية أو القانونية أو مؤسسات المجتمع المدني ، من غير أطراف سوق الغاز .

٥ - رئيس اتحاد الصناعات المصرية أو من يرشحه .

مادة (٦) :

مجلس إدارة الجهاز هو السلطة المختصة بتصريف شئونه ، وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق أهدافه ، وبباشر المجلس اختصاصاته على النحو الذي يحدده القانون ، وله على الأخص ما يأتي :

١ - إقرار خطط وبرامج عمل الجهاز .

٢ - إقرار القواعد الازمة لمارسة أنشطة سوق الغاز على النحو الذي يكفل حرية المنافسة وعدم تقييدها أو الإضرار بها ، واتخاذ الإجراءات الازمة في حالة المخالفات وفقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .



- ٣ - منح تراخيص مزاولة أنشطة سوق الغاز أو تعديلها أو تجديدها أو وقفها أو إلغاؤها طبقاً للقواعد والشروط والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية .
- ٤ - تحديد رسم إصدار التراخيص ومقابل الخدمات التي يؤديها الجهاز للغير وفقاً للضوابط والقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية .
- ٥ - إقرار تعريفة استخدام الشبكات والتسهيلات ، وتعريفة نقل الغاز بأى طريقة أخرى .
- ٦ - اعتماد نظام للرقابة والمتابعة ، وتحديد معايير الأداء للمرخص لهم فيما يخص أنشطة سوق الغاز .
- ٧ - اعتماد القرارات الصادرة في الشكاوى المقدمة للجهاز من المشاركين في سوق الغاز والتي تتصل بسير أنشطة سوق الغاز وانتظامها .
- ٨ - إقرار كل من الموازنة التقديرية السنوية والحساب الختامي والمركز المالي والقواعد المالية للجهاز .
- ٩ - اعتماد الهيكل التنظيمي للجهاز ، وإقرار اللوائح المالية والفنية والإدارية وشئون العاملين وغيرها من اللوائح الداخلية المتعلقة بتنظيم العمل فيه ، وذلك دون التقيد بأحكام قانون الخدمة المدنية والقواعد والنظم الحكومية الأخرى ، ووضع نظام للرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين بالجهاز .
- ١٠ - الاستعانة بالخبراء والمتخصصين وتحديد طريقة معاملتهم المالية .
- ١١ - قبول المنح والتبرعات التي ترد للجهاز بما لا يتعارض مع أهدافه ، ووفقاً للقوانين المعول بها في هذا الشأن .
- ١٢ - النظر فيما يحال إليه من الوزير المختص .

مادة (٧٧):

يجتمع مجلس إدارة الجهاز بدعوة من الرئيس التنفيذي بعد موافقة رئيس مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر، وكلما اقتضت الحاجة ذلك، ويفرض رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لرئاسة الاجتماع حال تعذر حضوره، ولا يكون الاجتماع صحبياً إلا بحضور رئيسه وأغلبية أعضائه، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس أو من يفوضه .



ولا يجوز لأى عضو فى المجلس أن يشارك فى المداولات أو التصويت فى المسائل أو الموضوعات المعروضة على المجلس فى حالة وجود أى مصلحة له فيها ويلتزم بالإفصاح عن ذلك .

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم ، دون أن يكون لهم حق التصويت .

ويكون لمجلس الإدارة أمانة فنية ، يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها ونظام عملها قرار من الرئيس التنفيذي للجهاز .

مادة (٨) :

يكون للجهاز رئيس تنفيذى ، يصدر بتعيينه قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص ، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة مماثلة ، ويحدد القرار معاملته المالية ، ويكون مسؤولاً أمام مجلس الإدارة عن سير أعمال الجهاز فنياً وإدارياً ومالياً ، وله على الأخص ما يأتي :

١ - إدارة الجهاز وتصريف أموره ، والإشراف العام على سير العمل به ، ومتابعة تنفيذ لوائح وقرارات الجهاز .

٢ - إعداد وعرض الموضوعات على مجلس الإدارة .

٣ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

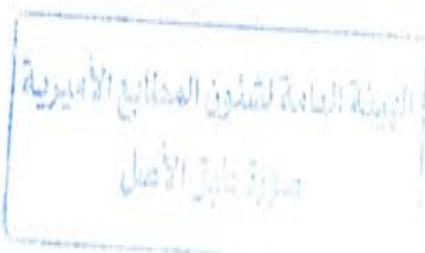
٤ - إعداد وعرض الموازنة التخطيطية السنوية والمركز المالى والقوانين المالية للجهاز على مجلس الإدارة .

٥ - عرض تقارير دورية على مجلس الإدارة عن نشاط الجهاز وسير العمل به ، وما تم إنجازه وفقاً للخطة والبرامج الموضوعة ، وتحديد معوقات الأداء والحلول المقترحة في شأنها .

٦ - مباشرة الاختصاصات الأخرى التي تحددها اللوائح الداخلية للجهاز .

٧ - القيام بما يكلفه به مجلس إدارة الجهاز من أعمال أو مهام .

وللرئيس التنفيذي للجهاز أن يفوض مديرًا أو أكثر بالجهاز في مباشرة بعض اختصاصاته .



الجريدة الرسمية - العدد ٣٠ مكرر (ب) في أول أغسطس سنة ٢٠١٧

مادة (٩) :

يشمل الرئيس التنفيذي للجهاز أمام القضاة وفي علاقاته بالغير .

مادة (١٠) :

ت تكون الموارد المالية للجهاز ما يأتى :

١ - ما يخصص له من اعتمادات مالية في الميزانية العامة للدولة .

٢ - حصيلة رسوم إصدار التراخيص وتجديدها والتي تمحسب طبقاً لكمية الغاز المتداولة ما بين طالب الترخيص والمستهلك أو أي مرخص له آخر، وذلك طبقاً للضوابط والقواعد المحددة باللائحة التنفيذية .

٣ - المنح والترعيات التي يقبلها مجلس الإدارة بشرط ألا تكون مقدمة من أطراف سوق الغاز، وألا تتعارض مع أغراض الجهاز .

٤ - مقابل خدمات الاستشارات الفنية والتوصيات التي يؤديها الجهاز لغير المرخص لهم وتتفق مع أغراضه .

٥ - عائد استثمار أموال الجهاز .

٦ - حصيلة ما يعادل الغرامات التي تنتجه عن تطبيق هذا القانون .

٧ - أي مبالغ أخرى تكون ناتجة عن نشاط الجهاز أو مقابل الأعمال أو الخدمات التي يؤديها .

مادة (١١) :

يكون للجهاز ميزانية مستقلة تعد على نفط موازنات الهيئات العامة الاقتصادية ، وتببدأ السنة المالية للجهاز مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي ب نهايتها ، وتودع كافة حسابات الجهاز في حساب الخزانة الموحد في البنك المركزي، على أن يحتفظ الجهاز بنسبة (٢٥٪) من الفائض المحقق سنوياً ويرحل من سنة إلى أخرى، ويجوز للجهاز بعد موافقة وزير المالية فتح حساب أو أكثر في أي بنك من البنوك المسجلة لدى البنك المركزي .

مادة (١٢) :

للجهاز في سبيل اقتضاه حقوقه اتخاذ إجراءات الحجز الإداري طبقاً لأحكام القانون

رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥



(الفصل الثاني)

تراخيص مزاولة أنشطة سوق الغاز

مسادة (١٣) :

تحظر مزاولة أي نشاط من أنشطة سوق الغاز دون الحصول على ترخيص من الجهاز وفقاً لأحكام هذا القانون ولاتحده التنفيذية ، ويكون إصدار الترخيص أو تعديله أو تجديده أو وقفه أو إلغاؤه بقرار من مجلس إدارة الجهاز .

وللجهاز الحق في إصدار تراخيص مزاولة لكل نشاط منفصل مقابل رسوم محددة بحد أقصى ١ ، ، (واحد من عشرة) من الدولار الأمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية تدفع بالجنيه المصري وذلك وفقاً للنشاط وكميات الغاز المتداولة والقواعد والضوابط التي يحددها مجلس إدارة الجهاز، مضانًا إليها مصروفات نشر القرارات الصادرة من الجهاز بشأن التراخيص في الواقع المصرية .

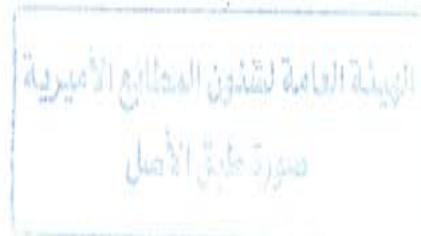
ويجب ألا يتربّ على منع التراخيص أي ممارسات احتكارية في النطاق الجغرافي لأي من المرخص لهم .

مسادة (١٤) :

تقديم طلبات الحصول على التراخيص أو تجديدها من أصحاب الشأن أو من يمثلهم قانوناً إلى الجهاز على النماذج التي يضعها الجهاز لذلك، مرفقاً بها ما يفيد سداد المصروفات الإدارية وقيمة التأمين الابتدائي والمستندات الدالة على كفاءة الطالب المالية والفنية التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ويجب البت في الطلب خلال المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية من تاريخ تقديم واستيفائه لجميع البيانات والمستندات ، وفي حالة رفض الطلب أو تأجيل البت فيه فيجب أن يكون القرار مسبباً .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون النماذج المشار إليها ، وقواعد تحديد المصروفات الإدارية والتأمين الابتدائي التي تسدد رفق الطلب، وقيمة التأمين النهائي الضامن لحسن وجدية التنفيذ .



الجريدة الرسمية - العدد ٣٠ مكرر (ب) في أول أغسطس سنة ٢٠١٧

مادة (١٥) :

يجب أن يتضمن الترخيص المشار إليه في المادة (١٣) من هذا القانون ما يأتي :

- ١ - بيانات المُرخص له .
- ٢ - مدة الترخيص، وتاريخ بدء سريانه .
- ٣ - نوع النشاط المُرخص به أو تراوته .
- ٤ - الكميات المتداولة من الغاز .
- ٥ - سداد رسوم الترخيص .
- ٦ - التزام المُرخص له بقوانين وقواعد السلامة والصحة المهنية والبيئية ، والقوانين المنظمة لسوق الغاز ولوائحه ، وما يطلب الجهاز من معلومات وبيانات تتعلق بموضوع الترخيص .
- ٧ - أي بيانات أخرى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة (١٦) :

تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون مدة الترخيص وفقاً للنشاط المُرخص به، ويصدر الجهاز سنوياً شهادة تفيد باستمرار سريان الترخيص بعد التحقق من التزام المُرخص له بشروط الترخيص خلال تلك السنة، وفي حالة عدم التزامه تطبق الإجراءات والتدابير والجزاءات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية، وما يقرره مجلس إدارة الجهاز في هذا الشأن .

مادة (١٧) :

للجهاز الحق في الحصول على المعلومات والبيانات التي تمكنه من متابعة التزام المُرخص له بشروط الترخيص ، ويحافظ الجهاز على سرية البيانات والمعلومات والحسابات المالية والتجارية التي يحددها المُرخص له ويقرها الجهاز .

مادة (١٨) :

يحظر على المُرخص له التنازل عن الترخيص الصادر له من الجهاز إلى الغير أو إدارة النشاط عن طريق الغير إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الجهاز .



مادة (١٩) :

يحق للجهاز إلغاء الترخيص إذا تم تعديل في ملكية أسهم الكيان القانوني المرخص له ، سواء كان عن طريق البيع أو الشراء أو تحويل للأسهم أو رأس المال أو الأصول أو أي تصرف آخر من شأنه تغيير السيطرة في رأس المال القانوني المرخص له ، دون الحصول على موافقة مسبقة من الجهاز .

مادة (٢٠) :

للجهاز في حالة مخالفة المرخص له شروط الترخيص أو أي التزام مقرر بموجب هذا القانون ، اتخاذ التدابير وتوقيع أي من الجزاءات الآتية :

- ١ - إنذار المرخص له كتابة بوقف أو إلغاء الترخيص مع إعطائه مهلة لإزالة المخالفة .
- ٢ - إزالة المخالفة على نفقة المرخص له .
- ٣ - وقف الترخيص لمدة محددة لا تتجاوز سنة .

٤ - إلغاء الترخيص ، وفي هذه الحالة يصبح التأمين من حق الجهاز .
وفي حالتي وقف الترخيص أو إلغائه ، يتخذ الجهاز الإجراءات الالزمة للحفاظ على حقوق المستهلكين وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

باب الثالث

أنشطة سوق الغاز

(الفصل الأول)

تنظيم أنشطة سوق الغاز

مادة (٢١) :

١ - تخضع أنشطة سوق الغاز لمبدأ التنافسية ، وحرية اختيار المستهلك المؤهل لمورد الغاز ، وضمان عدم التمييز في التعامل بين المشاركين في سوق الغاز ، والعمل على منع الممارسات الاحتكارية ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الضوابط التي تحقق ذلك .



- ٢ - يهدف تنظيم أنشطة سوق الغاز إلى توافر كميات غاز للسوق المحلي بطريقة اقتصادية وفعالة، والالتزام بالسماح باستخدام الشبكات والتسهيلات لأطراف جدد دون تمييز بين أي من أطراف السوق من لهم حق الاستخدام بموجب هذا القانون .
- ٣ - تحدد القرارات التي تصدر من الجهاز بموجب أحكام هذا القانون ولاتتحت التنفيذية الإجراءات الخاصة بحجز وتخفيض ساعات شبكات وتسهيلات الغاز ، وضوابط ومعايير استخدام تلك الساعات ، وتوافق ذلك الشبكات والتسهيلات ، وإجراءات الاختيار بين موردي الغاز ، والقواعد الخاصة بالسماح لأطراف جدد باستخدام تلك الشبكات والتسهيلات .
- ٤ - تحدد أكواد استخدام الشبكات والتسهيلات ، وفقاً لأحكام هذا القانون ولاتتحت التنفيذية ، الاشتراطات الفنية بشأن تشغيل الشبكات والتسهيلات ، والعمل على تطويرها بما يضمن نقل الغاز بصورة آمنة، وفقاً لقواعد البيئة والصحة والسلامة المهنية .
- ٥ - يقر الجهاز أكواد استخدام الشبكات والتسهيلات بناءً على اقتراح من مشغليها .
- ٦ - يستحق كل من ملاك ومشغلي الشبكات والتسهيلات في حالة إتاحتها للغير مقابل استخدام طبقاً لآلية حساب تعريفة الاستخدام المعتمدة من الجهاز .

مادة (٢٢) :

يلتزم أطراف سوق الغاز بالآتي :

- ١ - مراعاة حرية المستهلك المأهول في اختيار مورد الغاز .
- ٢ - مراعاة حرية تداول الغاز بالسوق، وفقاً للضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقرارات التي يصدرها الجهاز في هذا الشأن .
- ٣ - المساواة في السماح باستخدام الشبكات والتسهيلات طبقاً لما يقرره هذا القانون ولاتتحت التنفيذية .
- ٤ - سداد تعريفة استخدام الشبكات والتسهيلات .
- ٥ - مراعاة كود استخدام الشبكات والتسهيلات .
- ٦ - مراعاة حقوق ومصالح مستهلكي الغاز .
- ٧ - حماية البيئة والاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة، وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن .



مادة (٢٣) :

يعد الجهاز بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة خطة تدريجية لتحرير سوق الغاز للوصول إلى السوق التنافسية ، يتم عرضها على الوزير المختص لإقرارها وعرضها على مجلس الوزراء للاعتماد ، على أن تتضمن الخطة مراحل تحرير السوق ، والمدة الزمنية لكل مرحلة ، والإجراءات الالزامية لتنفيذها ، ومعايير الانتقال من مرحلة إلى أخرى ، وذلك كله لضمان حماية المنافسة العادلة .

ويصدر مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص قراراً بمعايير تحديد المستهلكين المؤهلين ، وذلك وفقاً لما يقترحه الجهاز في هذا الشأن .

(الفصل الثاني)

المشاركون في سوق الغاز

(ولا) مشغل منظومة نقل الغاز

مادة (٢٤) :

يجوز منح ترخيص مشغل منظومة نقل الغاز لكيان قانوني واحد أو أكثر ، وذلك طبقاً للاشتراطات التي تحددها متطلبات الترخيص .

مادة (٢٥) :

يلتزم مالك ومشغل منظومة نقل الغاز بالسماح لغيرهما باستخدام المنظومة دون تمييز وبما يكفل توافر الغاز للمستهلكين طبقاً لكود استخدام منظومة النقل المعتمد من الجهاز ، وتحدد التراخيص كود استخدام منظومة نقل الغاز التزامات المشغل ، ومنها على الأخص ما يأتي :

١ - إدارة وتشغيل وصيانة وتطوير منظومة نقل الغاز بطريقة آمنة وفعالة ، ووفق معايير اقتصادية ، ودمجها أو ربطها إذا أمكن ذلك مع منظومات أخرى .

٢ - نقل الغاز بموجب عقود مبرمة وفقاً لتعريفة استخدام منظومة نقل الغاز التي يقرها الجهاز .

٣ - التأكد من استخدام خطوط منظومة نقل الغاز طبقاً لكود استخدام منظومة نقل الغاز ، مع مراعاة متطلبات الأمن القومي والأولويات المتعارف عليها في هذا الشأن .

٤ - وضع خطة تطوير لمنظومة نقل الغاز تكون مدتها خمس سنوات ، على أن يتم نشرها وتحديثها كل سنتين على الأقل ، ورفعها للجهاز للموافقة عليها .



مادة (٢٦) :

تحدد التراخيص وكود استخدام منظومة نقل الغاز حقوق مشغل منظومة نقل الغاز ،
ومنها على الأخص ما يأتى :

١ - إدارة وتشغيل منظومة نقل الغاز بما في ذلك محطات الضواغط والتخفيض والقياس وغيرها والتي تكون مملوكة لكيان آخر وفقاً للقواعد التي يحددها الجهاز ،
و بما يمكنه من أداء مهامه والالتزام بمسؤولياته كمشغل لمنظومة نقل الغاز .

٢ - تحصيل تعريفة استخدام منظومة نقل الغاز .

٣ - تخفيض الكميات المتعاقد على نقلها أو التوقف كلياً عن نقلها في حالات منها عدم سداد تعريفة استخدام منظومة نقل الغاز وفقاً للتعاقد المبرم بينه وبين شاحن الغاز أو عدم استغلال كامل السعة الممحوزة أو استهلاك الغاز بما يفوق الكميات المتعاقد عليها أو شحن غاز غير مطابق للمواصفات .

مادة (٢٧) :

يلتزم مشغل منظومة نقل الغاز بإعداد كود استخدام المنظمة ، على أن يتضمن البند
والشروط الواجب الالتزام والوفاء بها من جانب شاحن الغاز ، ورفعه للجهاز للمراجعة عليه .

ثانياً - مشغل منظومة توزيع الغاز

مادة (٢٨) :

يلتزم مالك ومشغل منظومة توزيع الغاز في حدود الإمكانيات الفنية للمنظومة
بالسماح لغيرهما باستخدام المنظمة لإمداد مستهلكي الغاز باحتياجاتهم ، مقابل تعريفة
يقرها الجهاز طبقاً للقواعد التي يعتمدها في هذا الشأن .

مادة (٢٩) :

تحدد التراخيص وكود استخدام منظومة توزيع الغاز التزامات مشغل المنظمة ،
ومنها على الأخص ما يأتى :

١ - إدارة وتشغيل وصيانة وتطوير منظومة توزيع الغاز بطريقة آمنة وفعالة ،
ودمجها إذا أمكن ذلك مع منظومات أخرى .



٢٠١٧ - العدد ٣٠ مكرر (ب) في أول أغسطس سنة .

- ٢ - توزيع الغاز بوجب عقود مبرمة .
- ٣ - وضع خطة طوارئ خاصة بالنواحي الفنية وفقاً لمعايير محددة وتطويرها ، وتحديثها سنوياً ، وتعرض على الجهاز للموافقة عليها .
- ٤ - تقديم المعلومات الضرورية للمشاركين في سوق الغاز من لهم اتصال مباشر بمنظومة توزيع الغاز لتحقيق أداء آمن وفعال .

مادة (٣٠) :

تحدد التراخيص وكود استخدام منظومة توزيع الغاز حقوق مشغل منظومة توزيع الغاز ، ومنها على الأخص ما يأتي :

- ١ - إقامة شبكة نقل معلومات وتحكم لمراقبة منظومة توزيع الغاز وقياسها وتشغيلها آلياً ، وتأمين تشغيلها .
- ٢ - تحصيل تعرية استخدام منظومة توزيع الغاز مقابل مرور الغاز منها .
- ٣ - تخفيض الكميات المتعاقد على توزيعها أو التوقف كلياً عن توزيعها في حالات منها عدم سداد تعرية استخدام منظومة توزيع الغاز وفقاً للتعاقد المبرم بينه وبين شاحن أو عدم استغلال كامل السعة الممحورة ، أو استهلاك للغاز بما يفوق الكميات المتعاقد عليها .

مادة (٣١) :

يلزم مشغل منظومة توزيع الغاز بإعداد كود استخدام منظومة التوزيع ، والذي يتضمن البنود والشروط الواجب الالتزام والوفاء بها فيما يخص توزيع وتوريد الغاز ، ورفعه للجهاز للموافقة عليه .

ثالثاً - مشغل تسهيلات إعادة التغيير

مادة (٣٢) :

يجوز منح ترخيص مشغل تسهيلات إعادة التغيير لكيان قانوني واحد أو أكثر وذلك طبقاً للاشتراطات التي تحددها متطلبات الترخيص .



ويلتزم مالك ومشغل تسهيلات إعادة التغذية بالسماح لغيرهما باستخدام السعات الفائضة بالتسهيلات دون تمييز حال إتاحتها للاستخدام ، مقابل تعريفة استخدام يقرها الجهاز وطبقاً للقواعد التي يعتمدها في هذا الشأن ، وبما يكفل توفير الغاز للمستهلكين ، وذلك طبقاً لمتطلبات التراخيص وكود استخدام تسهيلات إعادة التغذية المعتمدة من الجهاز والذي يتضمن حقوق والتزامات مشغل تسهيلات إعادة التغذية .

مادة (٣٣) :

يلتزم مشغل تسهيلات إعادة التغذية بإعداد كود استخدام تسهيلات إعادة التغذية ، والذي يتضمن البنود والشروط الواجب الالتزام والوفاء بها من جانب شاحن الغاز لاستخدام تسهيلات إعادة التغذية ، ورفعه للجهاز للموافقة عليه .

رابعاً - مشغل تسهيلات تخزين الغاز

مادة (٣٤) :

يجوز منتخ ترخيص مشغل تسهيلات تخزين الغاز لكيان قانوني واحد أو أكثر طبقاً للاشتراطات التي تحددها متطلبات الترخيص .

ويلتزم مالك ومشغل تسهيلات تخزين الغاز بالسماح لغيرهما باستخدام المنظمة دون تمييز حال إتاحتها للاستخدام ، مقابل تعريفة استخدام يقرها الجهاز طبقاً للقواعد التي يعتمدها في هذا الشأن ، بما يكفل توفير الغاز للمستهلكين ، وذلك طبقاً لمتطلبات التراخيص وكود استخدام تسهيلات تخزين الغاز المعتمد من الجهاز ، والذي يتضمن حقوق والتزامات مشغل تسهيلات تخزين الغاز .

مادة (٣٥) :

يلتزم مشغل تسهيلات تخزين الغاز بإعداد كود استخدام تسهيلات تخزين الغاز والذي يتضمن البنود والشروط الواجب الالتزام والوفاء بها من جانب شاحن الغاز لاستخدام تسهيلات تخزين الغاز ورفعه للجهاز للموافقة عليه .



الجريدة الرسمية لشئون المطابق الأممية
مجلة راقى الأصول

خامسًا - شاحن الغاز

مادة (٣٦) :

يحق لشاحن الغاز ما يأتي :

- ١ - استخدام الشبكات والتسهيلات مقابل سداد تعريفة الاستخدام التي يقرها الجهاز ، و بما يتماشى ومتطلبات اتفاقيات الامتياز البترولية ذات الصلة وأحكام هذا القانون .
- ٢ - شراء الغاز من مستوردين أو استيراده من الخارج بنفسه بعد الحصول على المواقف اللازمة لذلك ، وبيعه لموردي الغاز .
- ٣ - الحصول على رخصة لمارسة نشاط توريد الغاز بعد استيفائه الشروط ، وفي هذه الحالة يحق له بيع الغاز للمستهلكين .
- ٤ - بيع الغاز إلى شاحن آخر وذلك طبقاً للخطة التدريجية لتحرير سوق الغاز .

مادة (٣٧) :

تحديد التراخيص التزامات شاحن الغاز ، وعلى الأخص ما يأتي :

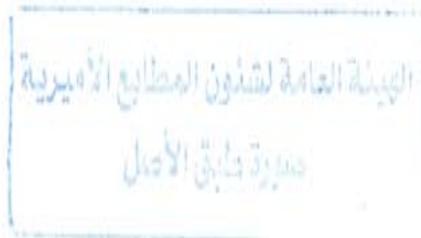
- ١ - الوفاء بشروط الترخيص .
- ٢ - توفير الغاز وفقاً للمتطلبات الفنية لاستخدام منظومتي النقل والتوزيع بالشروط المنصوص عليها في العقود المرتبطة ذات الصلة .
- ٣ - سداد تعريفة استخدام منظومة نقل الغاز .
- ٤ - تقديم أي معلومات لازمة لشغل الشبكات والتسهيلات بما يمكنهم من أداء أنشطتهم بطريقة فعالة .

سادساً - مورد الغاز

مادة (٣٨) :

تحدد التراخيص التزامات مورد الغاز ، وعلى الأخص ما يأتي :

- ١ - الوفاء بشروط الترخيص .
- ٢ - سداد تعريفة مقابل استخدام منظومة توزيع الغاز التي يقرها الجهاز حال استخدامها وفقاً لاشتراطات كود استخدام منظومة التوزيع .



الجريدة الرسمية - العدد ٣٠ مكرر (ب) في أول أغسطس سنة ٢٠١٧ ٢٣

- ٣ - توريد الغاز وفقاً للمتطلبات الفنية لاستخدام منظومتي النقل والتوزيع .
٤ - توفير الغاز بكميات ومواصفات ومعايير جودة وفقاً للبنود المنصوص عليها في العقود المبرمة ذات الصلة، على أن يقوم المستهلك بسداد قيمة سعر الغاز المورد له بالكمية التي يتسلّمها وفقاً للمواعيد والإجراءات المنصوص عليها في هذه العقود .

مادة (٣٩) :

تحدد التراخيص حقوق مورد الغاز، وعلى الأخص ما يأتي :

- ١ - شراء واستلام الغاز من شاحن الغاز وبيعه للمستهلك .
٢ - وقف أو تعليق توريد الغاز للمستهلك المؤهل بموجب إخطار كتابي لشغل منظومة نقل أو توزيع الغاز ، وذلك في حالات منها : عدم سداد هذا المستهلك مقابل استهلاكه للغاز، أو سحبه كميات من الغاز تفوق تلك التعاقد عليها . ويكون الوقف أو التعليق بموجب إجراء يقرره الجهاز طبقاً للائحة التنفيذية .
٣ - بيع الغاز لموردين آخرين، وذلك وفقاً للخطة التدريجية لتحرير السوق .
٤ - الحصول على ترخيص بممارسة نشاط الغاز، ولا يجوز له قبل الحصول على هذا الترخيص التعاقد مباشرة مع مشغلى الشبكات والتسهيلات .

مادة (٤٠) :

للجهاز تحديد مورد بديل في حالة عدم قيام أو إخفاق المورد الأصلي بإمداد المستهلكين بالغاز . وفي هذه الحالة يلتزم المورد البديل بتوريد الغاز للمستهلكين طبقاً لنموذج العقد الذي يعده الجهاز لهذا الغرض ووفقاً للقرارات التي يصدرها الجهاز في هذا الشأن .

سابعاً - المستهلك المؤهل

مادة (٤١) :

يخترق المستهلك المؤهل مورد الغاز وفقاً للمعايير المقررة بموجب أحكام هذا القانون ووفقاً للمراحل الزمنية للخطة المعتمدة لتحرير السوق ، ويسمح للمستهلك المؤهل بالاتفاق على أسعار وكميات الغاز اللازمة له مع مورد الغاز .

ويلتزم المستهلك المؤهل بالسماح لمشغلى منظومتي نقل وتوزيع الغاز المتصل بهما بتركيب معدات قياس الغاز، وإجراء المعايير الدورية لها، وسداد مقابل كميات الغاز الموردة له .
ويحق للمستهلك المؤهل استبدال مورد آخر بمورد الغاز الخاص به .



الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية
صورة طبق الأصل

ثامنًا - المستهلك غير المؤهل

مادة (٤٢)

يلتزم المستهلك غير المؤهل بالسماح لمشغلى منظومتي نقل وتوزيع الغاز المتصل بهما بتركيب معدات قياس الغاز، وإجراء المعايرة الدورية لها، وسداد مقابل كميات الغاز الموردة له.

ويحق للمستهلك غير المؤهل التحول إلى مستهلك مؤهل بناء على رغبته، وفي هذه الحالة يكون له اختيار مورد الغاز الخاص به، وبالأسعار التي يتم الاتفاق عليها بينهما.

(الفصل الثالث)

فصل الأنشطة

مادة (٤٣) :

تشكل أنشطة سوق الغاز من أنشطة خدمية تشمل تشغيل الشبكات والتسهيلات، وأنشطة مستفيدة من هذه الشبكات والتسهيلات تشمل: الشحن والتوريد.

مادة (٤٤) :

إذا رغب أي كيان قانوني مرخص له بممارسة أحد أنشطة سوق الغاز في أن يزاول نشاطاً إضافياً آخر، فيتعين عليه الالتزام بالأتي:

١ - ممارسة كل نشاط من خلال كيان قانوني مستقل وله هيكل تنظيمي منفصل، إذا كان النشاطان اللذان يرغب في مزاولتهما أحدهما خدمي والأخر مستفيد، وكان الغاز محل النشاط المستفيد مملوكاً له.

٢ - تجيز ممارسة النشاطين الخدمي والمستفيد معاً من خلال كيان قانوني واحد، وبشرط فصل كل نشاط منها من الناحية المحاسبية، في الحالات الآتية:

(أ) إذا كان النشاطان اللذان يرغب في مزاولتهما أحدهما خدمي والأخر مستفيد، وكان الغاز محل النشاط المستفيد غير مملوك له.

(ب) إذا كان النشاطان اللذان يرغب في مزاولتهما من الأنشطة الخدمية.

(ج) إذا كان أحد النشاطين اللذين يرغب في مزاولتهما غير خاضع لأحكام هذا القانون.



الجريدة الرسمية - العدد ٣٠ مكرر (ب) في أول أغسطس سنة ٢٠١٧

مادة (٤٥) :

يحظر على الأشخاص المسئولين عن إدارة أو تشغيل أي من الأنشطة الخدمية الاشتراك بشكل مباشر أو غير مباشر في الأنشطة المستفيدة .
ويلتزم مشغل أي من تلك المنظومات بأن يتخذ قراراً مستقلاً بشأن تشغيلها وإدارتها ، فإذا كان المشغل جزءاً من جهة متعددة الأنشطة فيجوز لمساهمي أو مالكي تلك المنظومات إقرار الخطة السنوية للمشغل ووضع حدود على مديونياته، دون أن يكون لهم الحق في توجيه تعليمات له فيما يخص التشغيل اليومي للمنظومات التي يقوم بإدارتها أو تشغيلها .

(الفصل الرابع)

حقوق أطراف سوق الغاز

مادة (٤٦) :

يسمح لأطراف سوق الغاز باستخدام شبكات وتسهيلات الغاز وفقاً للضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقرارات التي يصدرها الجهاز ، وذلك لضمان توفير الغاز للمستهلكين .

ويلتزم مشغلو الشبكات والتسهيلات بالسماح لأطراف سوق الغاز باستخدام تلك الشبكات والتسهيلات طبقاً للقواعد التي يقرها الجهاز .
ويحظر على مشغلي الشبكات والتسهيلات استخدام آية معلومات سرية ذات طبيعة تجارية يحصل عليها من أطراف سوق الغاز خلال عمليات بيع أو شراء غاز لاحتياجاته أو لأى غرض آخر غير الذى حصل من أجله على تلك المعلومات .

ويلتزم من يسمح لهم باستخدام الشبكات والتسهيلات بأية حساب تعرفة الاستخدام التي يتم تطبيقها بموضوعية دون تمييز بين أطراف سوق الغاز وفقاً لنوع النشاط .



مادة (٤٧) :

في حالة عدم توافر ساعات فائضة بالشبكات والتسهيلات ، أو إذا أدى استخدام أي منها إلى صعوبات فنية أو اقتصادية تضر بقدرة المشغلين على أداء المهام المطلوبة ، فيجوز لمشغلي الشبكات والتسهيلات عدم السماح للغير باستخدامها ، ويتعين عندئذٍ على مشغلي الشبكات والتسهيلات إخطار الطرف المعنى والجهاز بأسباب الرفض كتابة . وللطرف المتضرر في هذه الحالة تقديم شكوى للجهاز ضد قرار منعه من استخدام الشبكات والتسهيلات ، وللجهاز سلطة البت في هذه الشكوى، وإصدار قرار ملزم في شأنها .

(الفصل الخامس)

معايير وضوابط تحديد الرسوم والتعريفة

مادة (٤٨) :

يتم تحديد رسوم تراخيص مزاولة أنشطة سوق الغاز وفقاً لمعايير موضوعية وشفافية ودون تمييز، ويا يضمن تحسين كفاءة الأداء الفنى والاقتصادى لتلك الأنشطة. ويحدد الجهاز ضوابط حساب تعريفة استخدام الشبكات والتسهيلات في حالة إتاحتها للغير وفقاً لآلية تضع في الاعتبار: التكاليف المتعلقة بالاستثمار ، وتشغيل وصيانة وتطوير الشبكات والتسهيلات، وعائدًا عادلاً على رأس المال المستثمر ، وتشجيع خفض التكاليف، وتحسين جودة أداء الخدمات المقدمة. ويجب أن تكون هذه الآلية محايضة ومعلنة بشفافية لا تمييز فيها وأن تراعي ما يطرأ على السوق من تطورات. ويضع الجهاز شروطًا عامة شفافة وموضوعية لسداد كل من الرسوم والتعريفة ، كما يحدد الإجراءات الالزمة في حالات الإخلال بتلك الشروط.

مادة (٤٩) :

يطبق على الغاز العابر غير المستهلك داخل حدود جمهورية مصر العربية ذات آلية حساب التعريفة المتبعة لاستخدام الشبكات والتسهيلات، مضانًا إليها مقابل حق الجهات المختصة في الدولة في الحصول على مقابل مادي أو عيني إضافي وذلك للقوانين والنظم المعمول بها في هذا الشأن ، على أن تحصل بمعرفة مشغلي الشبكات والتسهيلات .



الجهة العامة لتنظيم الكهرباء
صورة طبق الأصل

الباب الرابع

العقوبات

ماده (٥٠) :

مع عدم الإخلال باى عقوبة أشد منصوص عليها فى قانون العقوبات أو أى قانون آخر :

- ١ - يعاقب بغرامة لا تقل عن قيمة إصدار الترخيص ولا تجاوز مثل هذه القيمة ، كل مرخص له خالف أى شرط من شروط الترخيص المنح له ، أو أى التزام مقرر بموجب هذا القانون ، أو خالف ضوابط الجودة الفنية أو القياسات المعيارية لجودة الأداء للخدمة المرخص بها .
- ٢ - يعاقب بغرامة تعادل ثلاثة أمثال قيمة إصدار الترخيص كل من قام بزيارة أي من أنشطة سوق الغاز ، دون الحصول على ترخيص من الجهاز بذلك ، وتضاعف العقوبة في حالة العود .

٣ - مع عدم الإخلال بحق ذوى الشأن فى التعويض المناسب ، يعاقب بغرامة مالية تعادل قيمة الترخيص ، كل مرخص له امتنع عن تقديم أى من الخدمات المرخص له بها دون عذر أو سند من القانون .

٤ - يعاقب بغرامة لا تجاوز مثل قيمة إصدار الترخيص ، كل من قام بالتنازل للغير عن الترخيص الصادر له دون الحصول على موافقة الجهاز على هذا التنازل ، وذلك فضلاً عن إلغاء الترخيص .

٥ - مع عدم الإخلال بحق ذوى الشأن فى التعويض المناسب ، تقضى المحكمة بألزام المرخص له برد المبالغ التى قام بتحصيلها دون وجه حق إذا خالف التعريفة المعتمدة من الجهاز ، مضائياً إليها عائد يتم حسابه بالسعر المعلن لدى البنك资料 .

٦ - مع عدم الإخلال بحق ذوى الشأن فى التعويض المناسب ، يعاقب بغرامة لا تجاوز مليون جنيه كل من قام بإفشاء أو نشر أو إذاعة أى معلومات أو بيانات تخسق المرخص له بالمخالفة لنص المادة (١٧) من هذا القانون .



الهيئة العامة لشئون计量 القياس
صورة طبق الأصل

٢٨ الجريدة الرسمية - العدد ٣٠ مكرر (ب) في أول أغسطس سنة ٢٠١٧

مادة (٥١) :

تحكم المحكمة في الحالة المنصوص عليها في البند رقم (٢) من المادة (٥٠) من هذا القانون ، بالإضافة إلى العقوبة الأصلية بمصادرها كافة المعدات والأجهزة والتوصيلات التي استعملت في ارتكاب الجريمة .

كما تقضي المحكمة من تلقاء نفسها باليزام المحكوم عليه بأن يرد للجهاز ما يعادل جميع المالك التي حصلها بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو لاتحاته التنفيذية أو القرارات الصادرة تنفيذًا لها ، فضلًا عن التعويض المناسب ، وذلك ببراءة حكم البند (٥) من المادة (٥٠) من هذا القانون.

مادة (٥٢) :

يكون للعاملين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بناء على طلب الوزير المختص صفة مأمورى الضبط القضائى فى إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

الجريدة الرسمية لشئون المصالح الأفريقية

مجلد قانون الأصل

